

مجلس الأمن

مؤقت

السنة السابعة والخمسون

الجلسة **٤٤٨٧ (الاستئناف ١)**

الاثنين، ١١ آذار/مارس ٢٠٠٢، الساعة ١٥/٣٠
نيويورك

الرئيس: السيد كولبي .... (النرويج)

الأعضاء:

الاتحاد الروسي .... السيد غرانوفسكي
أيرلندا .... السيد كور
بلغاريا .... السيد تفروف
الجمهورية العربية السورية .... السيد وهبة
سنغافورة .... السيح محبوباني
الصين .... السيد وانغ ينغفان
غينيا .... السيد بوبكر ديالو
فرنسا .... السيد لفيت
الكاميرون .... السيد امبايو
كولومبيا .... السيد فالديفيسو
المكسيك .... السيد أغيلار سنسر
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية .... السيد هاريسون
موريشيوس .... السيد بوكري
الولايات المتحدة الأمريكية .... السيد وليمسن

جدول الأعمال

الحالة في الصومال

تقرير الأمين العام عن الحالة في الصومال (S/2002/189)

02-28096 (A)
0228096

استؤنفت الجلسة الساعة ١٥/٤٠.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي في قائمتي هو ممثل الأردن. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

الأمير زيد رعد زيد الحسين (الأردن) (تكلم بالعربية): أود أن أتوجه إليكم باسم المجموعة العربية بالتهنئة على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. وكلي ثقة من أن خبراتكم وكفاءتكم ستقود أعمال المجلس إلى النجاح. كما أود أن أتقدم بالشكر إلى سلفكم سعادة ممثل المكسيك لإدارته الناجحة لأعمال مجلس الأمن خلال الشهر الماضي. كما نرحب بحضور معالي السيد يوسف حسن إبراهيم وزير خارجية الصومال. وأود أن أعبر عن الشكر والتقدير لعقد هذه الجلسة التي تتيح المجال لتقييم ومراجعة الوضع في الصومال والتدارس حول ما يمكن عمله وتقديمه من أجل دفع مسيرة المصالحة الوطنية ومساعدة الصومال على تخطي العقبات التي يواجهها لتحقيق الاستقرار والهدوء.

إن عودة الأمن والاستقرار في الصومال بشكل يؤمن الحفاظ على سيادته ووحدة أراضيه وسلامته الإقليمية واستقلاله السياسي، تتطلب دعم الحكومة الوطنية الانتقالية ومساعدتها في تكثيف اتصالاتها والاستمرار في مسيرة المصالحة الشاملة وتحقيق الوحدة الوطنية مع ضرورة تأمين عدم التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية للصومال، والامتناع عن أي عمل من شأنه عرقلة تلك المسيرة ونجاحها وتعريضها للخطر.

وفي هذا الإطار، فإننا نؤمن بأن مؤتمر عرتة يشكل الأساس الذي استندت إليه مسيرة المصالحة والوفاق الوطني في الصومال. وأي خروج عن ذلك لا يخدم ولن يساعد في إنهاء أزمة ذلك البلد والتوصل إلى حل عادل وشامل. وفي هذا الصدد، نرحب بما صدر عن المؤتمر التاسع لقمة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية بشأن المصالحة الوطنية في الصومال والمنعقد في الخرطوم باعتباره امتدادا لمؤتمر عرتة وليس بديلا عنه. وكلنا أمل في أن يحقق مؤتمر المصالحة المنوي عقده في نيروبي في نيسان/أبريل القادم النجاح المنشود لتحقيق السلام وتعزيز الأمن والاستقرار.

إننا نتطلع ونأمل أن يستمر مجلس الأمن بعقد مثل هذه اللقاءات وأن يظل متابعا عن كثب الوضع في الصومال. وندعو مجلس الأمن إلى إرسال بعثة إلى الصومال لتقصي الحقائق، والوقوف على مجريات الأمور عن قرب، والبحث عن إمكانية إنشاء آلية لمراقبة حظر السلاح المفروض بموجب قرار مجلس الأمن ٧٣٣ (١٩٩٢). كما ندعو إلى أن تشمل عضوية لجنة أصدقاء الصومال الجامعة العربية للمساهمة في الجهود المبذولة لحل الأزمة الصومالية.

وأخيرا، نعرب عن الأمل في أن يتجاوز الصومال الأزمة التي يواجهها لفترة طويلة، وأن تتلقى حكومته الوطنية الانتقالية من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي ما تحتاجه من دعم وتأييد ومساعدة في كافة المجالات.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي على قائمتي ممثل إسبانيا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد أرياس (إسبانيا) (تكلم بالاسبانية): أتشرف بأن أتكلم نيابة عن الاتحاد الأوروبي. وتؤيد هذا البيان بلدان أوروبا الوسطى والشرقية المنتسبة إلى الاتحاد الأوروبي وهي - إستونيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا ولاتفيا وليتوانيا وهنغاريا - والبلدان المنتسبة تركيا وقبرص ومالطة، وآيسلندا البلد العضو في الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة من المنطقة الاقتصادية الأوروبية.

أود أن أبدأ بالترحيب في المجلس بوزير الشؤون الخارجية في الحكومة الانتقالية الوطنية للصومال، السيد يوسف حسن إبراهيم.

إن الاتحاد الأوروبي يرحب بالمناقشة العلنية التي يجريها مجلس الأمن اليوم، وبالفرصة التي توفرها لتقييم الحالة في الصومال في ضوء تقرير الأمين العام، ولتركيز اهتمامنا، للمرة الثانية في أقل من أسبوع، على منطقة القرن الأفريقي. وهي منطقة تشكل اهتماما خاصا للاتحاد الأوروبي.

إن مستقبل الصومال يعتمد في الدرجة الأولى على الشعب الصومالي نفسه. ولا بد للمجتمع الدولي أن يساعد الصوماليين على إجراء تحول في الحالة الخطيرة وغير الاعتيادية في الصومال التي تعين عليه لما يزيد على عقد من الزمن أن يتدبر أمره بدون هياكل حكومية. فسنوات الحرب الأهلية والفقر والتفكك الاجتماعي أفضت إلى حالة تشكل تهديدا أمنيا ومصدرا محتملا لزعزعة الاستقرار والتطرف في المنطقة. والاستثمار في السلام وفي إعادة البناء الشامل في الصومال سيسهم في الأمن الإقليمي ويمنع اندلاع الصراع في المستقبل.

ويؤكد الاتحاد الأوروبي الحاجة إلى نهج موحد لعملية السلام وإلى قدر أكبر من الاتساق في سياستها حيال الصومال بغية تحقيق تسوية شاملة ودائمة. وفي هذا الصدد، يرحب الاتحاد الأوروبي مع الارتياح بالقرار المتعلق بالصومال الذي اتخذه في الوقت المناسب مؤتمر القمة التاسع للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد)، المنعقد في الخرطوم بتاريخ ١٠ و ١١ كانون الثاني/يناير، وبالتوصيات الواردة فيه.

ويود الاتحاد الأوروبي أن يشدد على ضرورة وجود التزام راسخ بمناهضة الإرهاب، وفقا لقرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١). وفي هذا السياق، يعلق الاتحاد الأوروبي أهمية خاصة على توصية إيغاد ويرحب بها ترحيبا خاصا، وهي التوصية التي تحث الحكومة الانتقالية الوطنية وجميع سلطات الأمر الواقع والقوى السياسية الأخرى على الالتزام بمكافحة الإرهاب بجميع أشكاله. ونحيط علما بإقدام الحكومة الانتقالية الوطنية على إنشاء فرقة عمل لمناهضة الإرهاب، وبنيتها المعلنة لاتخاذ خطوات أخرى في ذلك الصدد. والاتحاد يزود حاليا الصومال مساعدات في مجالات معينة بغية تمكينه من الوفاء بمتطلبات لجنة مناهضة الإرهاب.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بالقرار المتعلق بالصومال الذي اتخذته لجنة وزراء خارجية إيغاد في ١٤ شباط/فبراير القاضي بعقد مؤتمر للمصالحة الوطنية في نيروبي في النصف الثاني من نيسان/أبريل، يشمل الحكومة الانتقالية الوطنية وجميع سلطات الأمر الواقع الصومالية والقوى السياسية الأخرى. ونتمنى للمؤتمر كل النجاح، ونشجع جميع الأطراف الصومالية على المشاركة فيه. ونرحب كذلك بدعوة إيغاد إلى التعاون بين دول الخط الأمامي الثلاث - كينيا وإثيوبيا وجيبوتي - الأمر الذي يعطينا الأمل في أن عملية السلام والمصالحة ستكتسب زخما متجددا.

والصوماليون أنفسهم هم المشاركون الرئيسيون في حوار المصالحة الوطنية. وعلى الأطراف أن تضع خلافاتها جانبا وتشارك في الحوار الذي تجريه إيغاد بدون شروط وبعزم حقيقي على توسيع وإنجاز عملية المصالحة الوطنية التي بدأت في عرتة بغية جعلها شاملة بحق. ونحن نشجع الأمم المتحدة على العمل الوثيق مع البلدان الأعضاء في إيغاد والأطراف الصومالية وتقديم المساعدة لها في الإعداد لذلك المؤتمر والمشاركة فيه.

ويؤكد الاتحاد الأوروبي استعداده للبحث عن السبل والوسائل الآيلة لتقديم العون إلى إيغاد في الجهود التي تبذلها لمساعدة الصوماليين في تحقيق السلام والمصالحة الوطنية

ووضع حد للحالة التي تسبب قدرا كبيرا من الألم والمعاناة للسكان المدنيين.

وفي هذا الصدد، من المقرر أن يعقد محفل الشركاء التابع لإيغاد اجتماعا بشأن الصومال في روما بتاريخ ١١ نيسان/أبريل.

وإننا ندعو مرة أخرى جميع الدول والأطراف المعنية الأخرى إلى التقيد بالحظر المفروض على الأسلحة بموجب قرار مجلس الأمن ٧٣٣ (١٩٩٢). ويجب على جميع الدول، وبشكل خاص دول المنطقة، أن تمتنع عن أي تدخل عسكري في الصومال وعن القيام بأي مبادرة أخرى يمكن أن تخل بشكل جدي بسيادة هذا البلد واستقلاله السياسي ووحدته وفرص تحقيق السلام فيه. وينبغي ألا تستخدم أرض الصومال لتقويض الاستقرار في المنطقة.

ويحيط الاتحاد الأوروبي علما بالتوصيات الواردة في تقرير الأمين العام، وبشكل خاص تقييم الحالة الأمنية الذي أجرته البعثة المشتركة بين الوكالات التي أوفدت إلى الصومال. ويعتبر الأمين العام أن الحالة الأمنية الحالية في مقديشو لا تسمح بوجود الأمم المتحدة لأجل طويل. ويشاطر الاتحاد الأوروبي هذه المخاوف الأمنية بشكل كامل. ومع ذلك، فإن من الضروري جدا أن تتدخل الأمم المتحدة بشكل نشيط في عملية السلام الصومالية، وفي عملية إعادة التأهيل وفي إعادة السلام والاستقرار. ويجب أن ننظر في الطرق التي يمكن فيها أن تساهم الأمم المتحدة والمجتمع الدولي في الخروج من دوامة انعدام الأمان هذه، وأن يساعدا على المساهمة في تهيئة الظروف الأمنية الضرورية في الصومال.

وإننا في هذا الصدد، نشجع التقدم باقتراحات أخرى بشأن أنشطة بناء السلام التي سيضطلع بها بعد الصراع وبناء المؤسسات في الصومال، بما في ذلك المساعدة في مجال تسريح أفراد المقاومة الشعبية وتدريب موظفي الشرطة، على النحو الوارد في بيان مجلس الأمن الرئاسي المؤرخ ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ (S/PRST/2001/30). ونحن نتطلع إلى قيام الأمين العام بإنشاء لجنة أصدقاء الصومال من أجل تنسيق الجهود وحشد الدعم اللازم للسلام وإعادة إعمار البلد.

ونود أن نؤكد على أن من الضروري دعم وتشجيع دور المجتمع المدني في عملية المصالحة الوطنية وإعادة بناء المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية، بالإضافة إلى اشتراك المرأة في بناء السلام على جميع المستويات. وينبغي إيلاء المزيد من الاهتمام إلى تعليم وتدريب الشباب.

ويجب أن تحترم جميع الأطراف في الصومال أمن وسلامة موظفي الأمم المتحدة ولجنة الصليب الأحمر الدولية والمنظمات غير الحكومية احتراما كاملا، ويجب أن تكفل حريتهم الكاملة في التنقل والوصول إلى سائر أنحاء الصومال. ومن الضروري في هذا الصدد، إعادة فتح مطار وميناء مقديشو للسماح بوصول المساعدة الإنسانية المتزايدة. ومن المهم أيضا أن يستجيب الزعماء الصوماليون إلى دعوة الأمين العام إلى الترحيب بالمشاريع الإنسانية ومشاريع التنمية الاجتماعية الاقتصادية والمساعدة على تنفيذها.

إن حالة حقوق الإنسان الفاجعة في البلاد تستحق اهتمامنا. ويجب بشكل خاص، اتخاذ الخطوات اللازمة لوضع حد للإفلات من العقاب، المنتشر على نطاق واسع، عن أمور من بينها، حالات الإعدام التعسفي بدون محاكمة وأعمال التعذيب، بالإضافة إلى تحسين حقوق الإنسان للمرأة وحقوق الطفل. ولا تزال الممارسة الكريهة الواسعة الانتشار لتجنيد الأطفال كجنود مستمرة. ويعرب الاتحاد الأوروبي عن قلقه العميق لعدم وجود نظام قضائي فعال.

ولا تزال الحالة الإنسانية في الصومال، التي نجمت عن الصراع، وانعدام الأمن الغذائي والجفاف الحالي، من دواعي القلق العميق. ولا يزال الاتحاد الأوروبي بهذا الخصوص على استعداد لمواصلة مساهمته في الجهد الدولي. وإننا نقوم حاليا، حيث تسمح الأحوال الأمنية، بتقديم المساعدة الإنسانية والمساعدة في مجال إعادة التأهيل إلى المجتمعات المحلية، خصوصا من خلال المنظمات غير الحكومية.

أخيرا، يبقى الاتحاد الأوروبي ملتزما بمواصلة دعمه لعملية السلام في الصومال، وبشكل خاص للجهود التي تضطلع بها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. ويتطلب التوصل إلى حل دائم للصومال توفر الإرادة السياسية لدى جميع الأطراف الصومالية، والدور البناء والمساند من جيرانه القريبين، والتعاون الكامل من البلدان المهتمة الأخرى والارتباط الفعال من جانب المجتمع الدولي الأوسع.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي في قائمتي ممثل مصر. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد أبو الغيط (مصر) (تكلم بالعربية): أود في البداية أن أتوجه بالشكر إلى الأمين العام على التقرير الأخير الذي قدمه حول الوضع في الصومال. كما ننتهز هذه المناسبة للترحيب بقراره بتعيين السيد ونستون طمبان للعمل كممثله للصومال، متمنين له كل النجاح والتوفيق في جهوده. كما نرحب بالسيد يوسف حسن إبراهيم وزير خارجية الصومال ونتمنى له التوفيق في أعماله دائما.

اسمحوا لي في إطار هذه المناقشة أن أعرض لعدد من النقاط المحددة التي يرى وفد مصر أهمية في إبرازها.

أولا، لقد قام هذا المجلس في البيان الرئاسي الذي اعتمده يوم ٣١ تشرين الأول/أكتوبر الماضي، بإعادة تأكيد دعمه لنتائج مؤتمر عرتة وتشكيل الحكومة الانتقالية الوطنية. ومن هنا فإننا نتوقع أن تنصب الجهود التي يمكن أن يتخذها المجلس على استكمال مسيرة عرتة ودفع عملية المصالحة الوطنية المبنية عليها من خلال تشجيع وحث الفصائل والمجموعات الصومالية كافة على الانضمام إلى المساعي التي تبذلها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في هذا الإطار، والتي نأمل أن تتكلل بالنجاح في مؤتمر المصالحة الذي سيعقد في نيروبي الشهر المقبل. كما نرجو أن يتفضل المجلس بدعوة جميع الدول التي لها تأثير على هذه الفصائل إلى ممارسة نفوذها بطريقة بناءة لتأمين مشاركة جميع الأطراف الصومالية في هذا المؤتمر حتى يكتب له النجاح.

ثانيا، في الوقت الذي تتواصل فيه المساعي الرامية إلى تحقيق المصالحة الوطنية وتسعى فيه الحكومة الانتقالية إلى إشراك أكبر عدد ممكن من الفصائل في المؤسسات التي أنشأتها مسيرة عرتة، نجد أن هذه الجهود ما زالت رهينة لأمراء الحرب ومصالحهم الشخصية، وأيضا للاشتباكات المسلحة التي تندلع في مختلف أنحاء البلاد من حين إلى آخر. وإذا كان المجتمع الدولي عاجزا عن اتخاذ أية خطوات فعلية لنزع أسلحة وتسريح عناصر الميليشيات التي تقف بتعنتها أمام عملية السلام، وخاصة في مقديشو، فإننا نتوقع على أقل تقدير أن يبادر المجلس بتنفيذ القرارات التي سبق أن اعتمدها، من خلال إنفاذ حظر السلاح المفروض بموجب القرار ٧٣٣ (١٩٩٢)، وذلك بإنشاء آلية محددة تسمح بمراقبة الامتثال لهذا الحظر وضمان تطبيقه. فلا يوجد أي مبرر لأن يكون حظر السلاح المفروض على الصومال الاستثناء الوحيد الذي لا يحظى بأي اهتمام في حين يحرص المجلس على مباشرة مسؤولياته لإنفاذ نظم العقوبات التي سبق أن فرضها على نظام الطالبان في أفغانستان ومتمردي الجبهة الثورية المتحدة في سيراليون وحركة اليونيتا في أنغولا وغيرها من الحالات.

ثالثا، يأخذ وفد مصر علما بما جاء في تقرير الأمين العام حول إنشاء بعثة بناء السلام في الصومال. وعلى الرغم من تفهمنا للأسباب والمبررات التي دفعت بالأمين العام إلى عدم التوصية بإيفاد هذه البعثة إلى البلد في المرحلة الراهنة، فإننا نود أن نؤكد على أن الأمم المتحدة يجب أن تكون على استعداد لمواجهة التحديات والمخاطر التي يمكن أن تواجهها في الصومال مثلما تفعل في بقية المناطق والدول التي يتواجد بها أفراد المنظمة الدولية. فلا يمكن أن ننتظر إلى حين توافر الظروف الأمنية المثالية حتى نقدم على نشر البعثة، لا سيما وأن هذا المفهوم سوف يقودنا إلى دائرة مفرغة سوف تتبخر معها أية آمال حقيقية لتوفير الأمن والسلام والرفاهية للشعب الصومالي الذي لم يعرف سوى الحرب والفقر طيلة العقد الماضي.

رابعا، يرحب وفد مصر في النهاية بالتوجه الذي يقترحه الأمين العام في تقريره لتشكيل لجنة أصدقاء للصومال سيكون مقرها في نيروبي، على أن يتم تشكيل لجنة موازية لها هنا في نيويورك. وفي الوقت الذي تمثل هذه المبادرة خطوة إيجابية على الطريق الصحيح، إلا أنها يجب أن لا تكون غاية في حد ذاتها، حيث أنها يجب أن تعتبر بمثابة نقطة الانطلاق، ليس فقط لتنسيق ومواءمة مختلف التوجهات التي تتبناها الدول والمنظمات المعنية، وإنما أيضا لاستعادة الدور المركزي الذي يجب أن تضطلع به الأمم المتحدة في دفع عملية السلام في الصومال، وتشجيع المصالحة الوطنية وتلبية الاحتياجات المباشرة والطويلة الأمد للصومال وهو يسعى إلى استعادة مكانته الطبيعية في حظيرة المجتمع الدولي.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي المسجل على قائمتي هو ممثل جيبوتي. وأدعوه لشغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد أولهاي (جيبوتي) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي في البداية أن أهنئكم، يا سيدي، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. وبفضل ما عرف عنكم من مرونة، وحساسيتكم تجاه حالات الصراع المعروضة على هذه الهيئة، مقترنة بخبرتكم الواسعة، فإننا في الواقع في أيد أمينة مقتدرة. واسمحوا لي أيضا أن أعرب عن امتناننا لسلفكم السفير أدولفو أغيلار سنسر سفير المكسيك، لتوجيهه مداولات المجلس في الشهر الماضي نحو الوصول إلى نتائج ناجحة.

كما أود أن أتوجه بكلمات التحية القلبية إلى وزير خارجية الصومال الجديد، السيد يوسف حسن إبراهيم، الموجود بيننا اليوم. ووفدي سعيد للغاية بتعيين السيد ونستون توبمان بصفة رئيس جديد لمكتب الأمم المتحدة السياسي المعني بالصومال. وإننا نقدر عمله المكثف المتعدد الأوجه، الذي يعد بلا شك ركيزة نادرة لفهم وتقييم الصراع في الصومال وتشعباته. إننا نهنئه ونتمنى له كل التوفيق. ونود أيضا أن نشيد بسلفه السيد ديفيد ستيفن، إشادة يستحقها، لأدائه الممتاز في الاضطلاع بمهامه. ولقد عهدنا فيه القدرة المهنية الأصيلة التي يعتمد عليها، فضلا عن أنه صديق ممتاز.

ويبرز آخر تقرير للأمين العام عن الحالة في الصومال مختلف المسائل الحساسة في السعي من أجل إحلال السلام والاستقرار الشاملين في الصومال. ويذكر التقرير أن مجلس الأمن قد أشاد إلى أن عملية عرتة للسلام هي أسلم أساس لتحقيق السلام والمصالحة الوطنية في الصومال.

ومن نفس المنطلق، ناشد الاتحاد الأوروبي في بيانه الصادر في آب/أغسطس الماضي، الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد) ودولها الأعضاء على تعزيز جهودها من أجل تشجيع عملية المصالحة في الصومال، على أساس

إنجازات مؤتمر عرتة حتى يمكن مساعدة الصوماليين على تحقيق السلام والمصالحة الوطنية.

ويبرز التقرير أيضا الرأي القائل بأن هناك حاجة لإشراك كل من اختار البقاء بعيدا عن العملية. بل والأكثر أهمية هو ما يصفه التقرير بأنه تباين في الآراء بين الدول الأعضاء في الإيغاد فيما يتعلق بالمصالحة الوطنية في الصومال.

ولذلك، فإن السؤال الذي يثار من المنظور الإقليمي عما إذا كان هذا التباين يضاعف من محنة الصومال، ويزيد من تعقيد جهود المصالحة، على الرغم من رغبة شعب الصومال الصادقة في السلام. فهل ستدرك بلدان المنطقة حقيقة أن شعب الصومال لديه من التراعات والانقسامات الخاصة به منذ أمد طويل ما يغنيه عن الوقوع في شرك المصالح الإقليمية المختلفة؟

وكلما سمح لعدم الاستقرار وعدم الأمن بأن يصبحا مزمنين ويطول أمدهما في الصومال، كلما أصبح خطر اندلاع الحرب في المنطقة أعظم. وقد غض المجتمع الدولي الطرف عن الوحشية وإراقة الدماء لأمد طويل؛ وهو يتلمس طريقه الآن مستعينا بالدروس التي استخلصها من أخطاء الماضي.

وإذا لم يتم حسم هذه المشكلة آجلا قبل عاجلا فإن استمرار عدم الاستقرار في الصومال سوف يفاقم الظروف مما يجعل القرن الأفريقي من أسوأ المناطق في العالم. لذلك لا يشك أحد في أن الصعوبات التي تمر بها الصومال لها أبعاد إقليمية تمثل خطرا على السلم الإقليمي وتعقد الجهود الرامية إلى إيجاد سلام دائم في هذا الجزء من أفريقيا.

إن بلادي قدمت تضحية هائلة من أجل البدء بمؤتمر السلام الوطني الصومالي في الشطر الأول من عام ٢٠٠٠، في أعقاب الخطاب التاريخي الذي أدلى به رئيس بلادي في الجمعية العامة في سنة ١٩٩٩. وإزاء القنوط والشلل السياسي الذي لا ينتهي في الصومال تبنت جيبوتي مؤتمرا لمناصرة السكان المدنيين الذين عانوا لسنين من سفك الدماء العنيف والتدمير والإهمال والتهميش على أيدي المجموعات المسلحة. وقصد من العملية أن تكون شاملة وشفافة وتمثيلية، بحيث لا تستبعد أي فرد أو مجموعة أو منطقة ولا تحابي أو تمنح مركزا خاصا لأي فرد أو مجموعة أو منطقة.

إن جميع القضايا والمسائل أو الحلول تركت مفتوحة للمناقشة في المؤتمر. ولم يتم قبول أي شروط مسبقة مع الاستثناء الملحوظ لبعض الذين من الواضح أنهم شعروا أن الطبيعة الديمقراطية للعملية تهددهم، وهي عملية قادها وحفز عليها المجتمع المدني والغالبية الساحقة من أبناء الصومال الذين حضروا المؤتمر الذي تمخض عنه أول إطار عملي وطني خلال عقد من الزمن.

إن جيبوتي مثابرة وصامدة أمام الحملة الكاسحة التي تستهدف تفويض المؤتمر وزعزعته. لقد حذر المجلس في بيانه الرئاسي (S/PRST/2000/22) الصادر في ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ هذه العناصر "بالكف عن عرقلة وتقويض الجهود الرامية إلى إحلال السلام". وأعرب المجلس عن استعداده في اتخاذ خطوات ضد الضالعين في هذه الأنشطة وحث جميع الدول على وقف تزويد هؤلاء الأشخاص بالوسائل التي تساعدهم على تنفيذ أنشطتهم التخريبية. وباختصار ذلك ما دار حوله المؤتمر والتحديات التي واجهها.

وقد اجتمعت البلدان الأعضاء في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير من هذا العام للنظر على نحو مكثف في الصراع الدائر في الصومال. ومن المأمول أن يعقد مؤتمر المتابعة الذي يجمع بين الحكومة والأطراف الأخرى التي تقف في مواجهتها في نيروبي في الشهر المقبل. ومن بين الإنجازات الرئيسية التي حققتها الاجتماعات الأخيرة للهيئة الحكومية الدولية المعنية

بالتنمية هو اعتراف تلك البلدان الواقعة في القرن الأفريقي، وخاصة دول خط المواجهة، بأن عليها أن تنسق جهودها بغية تحقيق المصالحة الوطنية في الصومال.

إلا أننا لا نستطيع أن نتكلم بحق عن مصالحة في الصومال، ما دامت البلدان الأعضاء في الهيئة تسعى لتحقيق أهداف متباينة، بل ومتعارضة سواء فيما يتعلق بسعيها لتحقيق السلام والمصالحة في الصومال أو فيما يتعلق بالشكل الذي ستسفر عنه النتيجة النهائية. وأن المرء يتساءل، في ظل هذه الظروف، عما إذا كنا نتطلع إلى قيام صومال من نفس النمط. وأوضح دليل حتى الآن على تضارب سياسات المنطقة واتباعها لسياسات انهزامية فيما يتعلق بالصومال يتمثل في المراوغة التي لا تكل والرفض المنتظم للنتيجة التي توصلت إليها عملية عرتة، بحيث أنها تعاني هي أيضا من نفس سوء الطالع الذي صادفته جهود المصالحة السابقة عليها. وهو أمر يثير قلق المهتمين بمحنة شعب الصومال ومصيره في المستقبل.

إن الحكومة الوطنية الانتقالية هي إدارة وليدة لم ترث من الماضي سوى الفوضى والخراب والخزائن الخاوية. وما دام الأمر كذلك، فإن بلدان المنطقة التي تعيش فيها تدين لها بكل ما يمكن من التعاطف والدعم المادي والمعنوي دون أن تكبلها بأي قيود.

وقد اعتمد كل شيء إلى حد بعيد على تمتع المنطقة برؤية خالية من الالتباس، واضحة، مشتركة. بيد أنه لعدم وجود سياسة متسقة وداعمة من منطقتنا نحن فقد كان من غير المحتمل إلى حد بعيد أن تنشغل أوساط المانحين والأمم المتحدة والمنظمات الدولية بأمورنا سوى للأسباب الإنسانية. وهذا ما حدث على وجه التحديد قبل تشكيل الحكومة الوطنية الانتقالية وما يحدث منذ تشكيلها.

والأمر الذي يحول بدرجة خطيرة دون التحقيق الكامل للمكاسب التي توصل إليها شعب الصومال في عرتة هو ما تتسم به منطقتنا من التقاعس والتنافس والأحقاد والإشارات الغامضة وانعدام التناسق. ولو أننا، نحن بلدان هذه المنطقة، فقط نظمنا أمورنا على نحو عقلاني ومسؤول ومطمئن، ولو أننا فقط حفزنا الدعم والموارد المعبأة لهذه القضية الهامة، ولو أننا فقط تحاشينا اللامبالاة إزاء الحكومة الوطنية الانتقالية وأوقفنا بدلا من ذلك عودة ميول التشرذم الحربي والحزبية والانفصالية، ولو أننا فقط امتنعنا عن الخطب الرنانة واستعراض القوة والتهديدات المتعمدة والاستفزازية، ولو أننا فقط تجنبنا إبراز مواطن ضعف الحكومة الوطنية الانتقالية، ولو أننا فقط أصغينا لصيحة الشعب الصومالي النابضة بالانفعال، لربما كنا اليوم نتناول الصومال في سياق مختلف تماماً.

وغني عن القول أن الشعب الصومالي وقادته يتحملون المسؤولية كاملة عن التصالح والتفاوض لوضع حد لهذا الصراع. بيد أن مما لا يقل عن ذلك أهمية أن أي قدر من النوايا الحسنة أو الدعم أو المساعدة من جانب المجتمع الدولي مهما بلغ لا يمكن أن يأتي بالسلام إلى ربوع الصومال ما لم تدفن بلدان المنطقة خلافاتها وتثبت قدرتها على التسامي فوق مصالحها الوطنية وعلى وضع مصلحة شعب الصومال فوق كل اعتبار.

وتجري تلك المشاحنات بشأن مصير الصومال بأقل القليل من النقد، إن وجد، من قِبل المجتمع الدولي. فالأجواء السائدة في المنطقة تتجاوز بكثير مجرد الخلافات التريهة، إلى خلافات أعمق، خلافات انقسامية، وببساطة لا مبرر لها. وهي تصل إلى لب المسألة فتلغي إرادة الشعب الصومالي، ومن ثم تشكل تحدياً جريئاً للسلام والأمن في المنطقة. ولهذا السبب فإن جيبوتي، في غياب نهج متسقة للسياسات من

جانب البلدان في المنطقة، ليست حريصة على تعديل الاستنتاجات التي انتهى إليها الأمين العام.

ولعلنا لا ننسى أن الحروب المشتعلة منذ عقد من الزمان في ليبريا وسيراليون كانت من أكثر الحروب وحشية في العصر الحديث. بيد أنه بفضل تصميم البلدان الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وتضحياتها ومثابرتها استعيد السلام. وها هي سيراليون قد تجاوزت منعطفاً هاماً، يختلف كل الاختلاف عن الفوضى واليأس اللذين سادا منذ عام واحد فقط. وقد كان إسهام البلدان المجاورة هائلاً. ولولا دعمها العسكري وسياساتها المتماسكة لما أمكن نشر قوات من الأمم المتحدة والمملكة المتحدة. وهذه أمثلة طيبة على ما فعلته مناطق أخرى في أفريقيا بالتعاضد إزاء حالات معينة من حالات الصراع لكي تصوغ موقفاً ونهجاً مشتركاً وموحداً إزاء القيام بعمل تصحيحي. كما ندرك جيداً سلسلة الوفود الوزارية التي قامت بزيارة الأمم المتحدة على مر السنين للاشتراك في المناقشات والدعوة لتقديم الدعم الدولي في حالات من قبيل حالات الصراع في أنغولا أو جمهورية أفريقيا الوسطى أو سيراليون أو ليبريا، على سبيل المثال لا الحصر.

ويوم نرى بلدان الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية تبدي التزاماً مماثلاً، سيلوح فجر السلام في الصومال. فلنأمل في أن يحدث هذا، وأن يحدث عاجلاً وليس آجلاً.

ولا بد من الإعراب طيلة هذه المأساة عن الإعجاب بالجهود الإنسانية الباسلة التي تبذلها وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الطوعية وبالاهتمام الحقيقي الذي تظهره. فمن العسير بدون هذه الجهود أن نفهم أوضاع شعب الصومال. ونحن بالتأكيد ننضم إلى الأمين العام في الإعراب عن تقديرنا للأعمال النموذجية التي اضطلعت بها هذه الجهات، مع التعرض في كثير من الأحيان لمخاطر وتضحيات شخصية. وهي تبذل قصارى وسعها في أعقاب تراخي الاهتمام وتناقص الدعم. ومن الأفراد الذين يبرزون في مجال تسليط الأضواء على الحالة الإنسانية في الصومال بشكل موضوعي وشجاع السيد راندولف كنت، الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الصومال، ومقره نيروبي. وقد جاء على لسانه مؤخراً ما يلي:

”الصومال بلد يمر بمرحلة انتقالية. ولا تمتحن قوة مجتمع قط قدر ما تمتحن حين يواجه بمهمة إعادة إنشاء نفسه من جديد.“

وختاماً، ترى جيبوتي أن الوقت قد حان لتقبل منطقة القرن الإفريقي الاضطلاع بالمسؤولية عن الافتقار إلى العزم في الصراع الصومالي. لقد طال أمد هذا الصراع بيننا أكثر مما يجب، ولا يمكن الإبقاء عليه، ولا يمكن تحمله. وما زالت أمامنا فرصة سانحة للمواءمة بين أعمالنا وتقليل خلافاتنا إلى الحد الأدنى وإظهار الاهتمام والتعاطف مع الحالة الرهيبة التي يعانيها شعبنا. فلو فشلنا في هذا المسعى، فلن يكون التاريخ رحيماً في حكمه على بلدان هذه المنطقة ولن يغفر لنا الشعب الصومالي عدم التفافنا حول الكيان الوحيد الذي يرمز لإصراره وتضحياته وتنازلاته، وهي الحكومة الوطنية الانتقالية. فالصومال بحاجة إلى أعمال إصلاح واسعة النطاق من الأوجه الإنسانية والمادية والأخلاقية. وليست به حاجة إلى أي تدخل أو انقسام، بل هو يلتمس التعاون والعون والتفهم وبناء دولته. وربما يكون من المناسب بالنسبة للمجتمع الدولي أن نقتبس من نيكولاس كريستوف، الذي كتب في عموده بجريدة **النيويورك تايمز** يوم ٥ شباط/فبراير الرأي التالي:

”ليس من الضروري أن نجادل في التبرير الإنساني لتقديم المساعدة للبلدان المنهارة. إذ يبرهن

عدد من البلدان، من بينها الصومال، على ميزة السياسة الواقعية التي تتمثل في تسوية المشاكل حال وقوعها: فلو تركنا البلدان حتى تتعفن، فإن عفنها سينتشر في نهاية المطاف ويرتد إلينا ليصيبنا بالعدوى.''

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي في قائمتي هو ممثل الجماهيرية العربية الليبية. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد دوردة (الجماهيرية العربية الليبية) (تكلم بالعربية): لا بد وأن قراركم بعقد هذه الجلسة علنية من أجل الصومال قد صادف الاختيار المناسب والصحيح، لأنكم مكّنتم المجتمع الدولي، الذي تنوبون عنه في عملكم بالمجلس، من أن يراكم ويسمعكم تعملون تحت النور، وتحت البصر، لا وراء الأبواب المغلقة، بالمخالفة للنظام الأساسي المؤقت لمجلس الأمن. وتلك مسألة أخرى قد نعود لها في المستقبل بلغة أخرى.

يهمني أن أرحب كثيراً بمعالي وزير خارجية الصومال، الذي أتمنى له كل التوفيق في مهمته لدى المجلس، وباعتبارها المهمة الأولى له شخصياً بعد إعادة تشكيل الحكومة الصومالية المؤقتة مؤخراً.

بالاطلاع على تقرير الأمين العام، نلاحظ أنه احتوى على استعراض شامل لمسائل شتى ونبّه إلى مخاطر عديدة. ولكن الاستنتاج الذي انتهى إليه التقرير حقيقة لا ينسجم مع ذلك الاستعراض الشامل.

لقد تحدث التقرير، في الفقرة ٣٥ مثلا، عن أن الحالة الإنسانية في الصومال في وضع خطير. وأشار التقرير في الفقرة ٤١ إلى التحديات والمعوقات للأنشطة الإنسانية الناجمة عن الوضع الأمني. وأشار التقرير أيضا إلى أن استمرار الصومال على هذا النحو قد يجعله قابلا لإيواء الإرهاب أو استخدام الأراضي الصومالية من قِبل منظمات إرهابية. وذكَّر التقرير أيضا، في الفقرة ٦١ تقريبا، بأن المجلس كان قد أشار إلى أن عملية عرتة للسلام هي أسلم أساس للسلام والمصالحة الوطنية في الصومال.

ما الذي أنتجته عملية عرتة؟ أنتجت الحكومة المؤقتة. إذن من البديهي ومن الطبيعي، طالما أن هذا الأساس أو أن عملية عرتة كما قال التقرير هي تشكل الأساس، أو أسلم أساس، هكذا جاء في النص العربي لهذا التقرير، طالما هذا الأساس سليم، بل هو الأسلم، إذن ينبغي أن يبنى على هذا الأساس حتى تكتمل عملية السلام والمصالحة الوطنية في الصومال.

فما الذي عمله مجلس الأمن، الذي هو المسؤول الأول والأخير عن السلام والأمن الدوليين؟ حقيقة الأمر أن ما يغيظنا نحن الأفارقة، هو ازدواجية المعايير في عمل المجلس. عندما يكون الأمر يخص قارة أخرى، يُدعى المجلس إلى الانعقاد حتى في عطلة نهاية الأسبوع، كما حدث في مسألة تيمور مثلا. جئنا هنا في عطلة نهاية الأسبوع. وفي حالات أخرى عدة، تُقام الدنيا ولا تقعد، وتُتخذ القرارات وتتم المتابعة التنفيذية، ساعة بساعة ويوم بيوم، إلا عندما يتعلق الأمر بأفريقيا. ونحن من حقنا أن نتساءل لماذا. أليست أفريقيا جزء من الأمم المتحدة؟ ألا تشكل منظمة الوحدة الأفريقية المكونة من ٥٢ عضوا قرابة ثلث هذه الهيئة؟ ألا يكفي أفريقيا معاناة أنها ظلت مستعمرة، منهوبة الموارد طيلة قرون؟ ليس الموارد الطبيعية فحسب، بل أيضا الموارد البشرية بالمناسبة.

إذا كان هنالك من يقول إن الإنفاق الأكبر هو على عمليات السلام في أفريقيا فإني أقول كإجابة على ذلك بأن ثلاثة أرباع عمل مجلس الأمن تخص القارة الأفريقية. ثلاثة أرباع عمل هذا المجلس، طبقا لتقديرات أعضاء منه، من السابقين ومن الحاليين، هي كلها تخص أفريقيا.

لكي يستقر الصومال فإنه ينبغي أن يُبنى على هذا الأساس الذي تم في عرتة. ولا يمكننا القول أبدا، ومن غير المنطقي القول أن نعتمد على الصوماليين أنفسهم أو أن الأمر يعود إلى الصوماليين أنفسهم. الصوماليون أنفسهم، على الأقل عدد منهم، هم من أوصلوا الأمر والحالة في الصومال إلى ما هي عليه اليوم. أولئك الذين انتفعوا من خلال ممارسة الحروب، أو أمراء السلاح، كيف لهم أن يتنازلوا طواعية عن مكاسب يعتقدون أنها مستمرة ما استمر الوضع الحالي. ولكن بنهاية الوضع الحالي، ومتى حل الاستقرار والسلم في الصومال، وتوحده أرضا وشعبا، وقيام حكومة مركزية قوية فيه فإنهم سيخسرون كل ما يعتقدون هم أنها مكاسب خاصة بهم.

إذن على المجتمع الدولي أن يختار بين أن يصف إلى جانب الحكومة المؤقتة التي اختارها جل الشعب الصومالي وقواه الفاعلة. لا خيار للمجلس غير ذلك، لأنه لا وجود للحياد هنا. إن موقف الحياد يعني تقوية أمراء الحرب، أو إشعارهم ولو بطريقة غير مباشرة أن المجلس غير معني وأنه بإمكانهم مباشرة عملياتهم الحربية في بلادهم.

إن أقصر الطرق لإعادة الاستقرار في الصومال هي دعم الحكومة الصومالية المؤقتة، وتمكينها من بسط نفوذها على الصومال، ولا خشية من ذلك فهي في النهاية حكومة ”مؤقتة“، هي مؤقتة وليست دائمة. وحالما تنتهي هذه المرحلة المؤقتة سوف يتمكن الشعب الصومالي من اختيار نوابه ومن اختيار حكومته الشرعية بالانتخاب.

إذن ما لم ندعم الحكومة المؤقتة بقرارات منكم، من مجلس الأمن، فإنه لا يتوقع، ولا ينبغي أن يتوقع، أن يعود الاستقرار تلقائيا، هكذا بشكل طبيعي إلى الصومال.

يذكرني موقف مجلس الأمن حقيقة بسؤال سأله أحدهم لزميله، قائلا: ”أين أذنك؟“ فقال الآخر: ”ها هي، إنها هنا“، ناسيا أن الأذن الأخرى أقرب. مجلس الأمن مثل تلك الحالة، يبحث عن طريق لكن هذا الطريق غير موصل. فلتتجهوا نحو الطريق الأقصر والأقل كلفة لإعادة الاستقرار لهؤلاء الناس.

بلادي، كما قلت لكم في جلسة مناقشة الحالة في أفريقيا، قامت بكل ما يمكنها مع الأشقاء في الصومال منذ ما قبل تشكيل هذه الحكومة المؤقتة، ودعونا كل الفصائل، ولأول مرة جلست معها جماعة كانت عندنا في ليبيا. ودعمنا الأخوة في جيبوتي. الآن ندعم الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وندعم دول الجوار لأننا نثق بأن الأخوة في جيبوتي والأخوة في إثيوبيا والأخوة في كينيا عليهم مهمة ودور كبير في إعادة الاستقرار للصومال. ونحن واثقون من أنهم لن يدخروا جهدا في الوصول إلى هذه النتيجة لأن استقرار الصومال يؤدي إلى استقرارهم هم، وعدم الاستقرار في الصومال أيضا سيؤدي إلى عدم الاستقرار في هذه البلدان الشقيقة.

لقد قدمت ليبيا الكثير، ولن تمل. وتم الاتفاق خلال الزيارة قبل الأخيرة التي قام بها الرئيس صلاد لليبيا على أن تتولى ليبيا تمويل هذه الحكومة بما يمكنها من شراء الأسلحة من الناس، ونتمنى أنهم بعد ذلك سوف يحرقونها، كما حرق الأخوة في سيراليون تلك الأسلحة التي تم جمعها. وهم سيجمعونها بمقابل؛ وستتولى ليبيا تغطية هذا المقابل كما غطت في مرحلة سابقة دفعة مماثلة.

وكما قلت لكم، ليبيا خصصت أيضا ٧,٥ مليون دولار، عن طريق المصرف الخارجي وبالكيفية التي يتفق عليها مع الأخوة في مقديشيو، بالإضافة إلى مساعدات عينية من آليات وسيارات من مختلف الأنواع والأحجام، بالإضافة إلى تدريب عناصر الشرطة وتوفير الزي الموحد لهم. ومساعدتهم، أيضا، في تشغيل محطة الكهرباء، وكذلك تركيب مولدات بالعاصمة مقديشيو، إلى جانب العمل مع

الأخوة بمشاركة في الصيد البحري؛ وتم الاتفاق أيضا على أن نستورد المواشي من الإخوة في الصومال، وهذه، طبعا، سياسة قديمة انتهجتها ليبيا عندما كانت الصومال مستقرة. واتفقنا أيضا على إحياء الشركة الزراعية القابضة التي كانت تعمل قبل انهيار الوضع الأمني، واتفقنا الآن على استئناف هذا النشاط المشترك مجددا.

في الأسبوع الماضي، عقدت قمة الساحل والصحراء في بلادي، وتضم ١٨ قطرا إفريقيا تمتد من السنغال إلى الصومال، والصومال أحد أعضاء هذه المجموعة دون الإقليمية. وفيما يتعلق بالوضع في الصومال، قالت القمة ما يلي، ومعالي الوزير قادم من طرابلس مباشرة من هذا المؤتمر إلى هذه الجلسة.

أعرب المؤتمر عن تأييده للحكومة الوطنية الانتقالية في جهودها من أجل إعادة تأهيل دولة الصومال وإعادة إعمار هذا البلد. ووجه نداء إلى المجتمع الدولي بشكل عام، وإلى الأمم المتحدة والمنظمات الأفريقية بشكل خاص، بغية توحيد الجهود الرامية إلى تعزيز الحوار سعيا إلى تحقيق المصالحة الوطنية وإحلال السلام على نحو دائم في الصومال.

وقد أحلت لكم، سيدي الرئيس، اليوم مجمل قرارات قمة الساحل والصحراء لكي تتفضلوا بموافقتكم أن تصبح وثيقة من وثائق هذا المجلس، سواء فيما يتعلق بالصومال أو ما يتعلق بالقضايا الأخرى.

وأخلص إلى القول بأننا نرجو من المجلس، وقد أسعدتني حقيقة مداخلات عدد لا بأس به من أعضاء هذا المجلس اليوم، والتي أتيح لي سماعها. فكلمة ممثل سنغافورة وممثل سوريا وممثل فرنسا كانت أكثر من مشجعة وأكثر من مهمة. وإذا ما أخذ ولو بجزء منها، سوف يضع المجلس قدميه على الطريق الصحيح لمعالجة الوضع في الصومال.

وأقول مرة أخرى، أرجو ألاّ نجد أنفسنا مضطرين للإعراب عن مرارتنا من ازدواجية المعايير أو التعامل. ونحن الأفارقة نشعر بحساسية شديدة إزاء هذه المسألة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي في قائمتي ممثل كينيا. وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد جالانغو (كينيا) (تكلم بالانكليزية): في البداية، أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذا الاجتماع الفائق الأهمية. ويشرف كينيا حقيقة أن تتاح لها الفرصة لمخاطبة مجلس الأمن. لذا، يسر وفدي أن يرحب بوزير الخارجية الجديد، السيد يوسف حسن إبراهيم، بيننا في هذه القاعة اليوم.

وترحب كينيا بالتقرير الشامل للأمين العام عن الحالة في الصومال. ويبرز التقرير التطورات السياسية الأخيرة؛ ومبادرات السلام الإقليمية وغيرها من المبادرات؛ وأنشطة المستشار الخاص للأمين العام بشأن الصومال، السيد محمد سحنون؛ والأوضاع الإنسانية؛ والأنشطة الأخرى التي تدعم عملية السلام؛ وآليات بناء السلام بعد انتهاء الصراع في الصومال.

لقد كلفت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية كينيا بمسؤولية تنسيق الجهود نحو المصالحة في الصومال. ويغطي تقرير الأمين العام الجهود المبذولة من أجل تحقيق هذه الغاية في الجزء ثانيا (باء)، المعنون ”مبادرات السلام الإقليمية وغيرها“. ويقر وفدي تماما النقاط التي أبرزها التقرير، لاسيما الفقرات من ١٤ إلى ١٨ .

وفي إطار المناقشة بشأن الحالة في أفريقيا التي عقدت في هذه القاعة في ٣٠ كانون الثاني/يناير، قدمت تقريرا مستحدثا عن الجهود التي تبذلها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية سعيا لإحلال السلام في الصومال، وهو ما يتفق

والتقرير المعروض علينا. لذلك، فلن أسبب الضجر للمجلس بتكرار جوانب تلك الجهود التي تمت تغطيتها على النحو المناسب.

غير أنني أود أن أؤكد من جديد أنه في ٢٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، وقعت في نيروبي ثلاثة اتفاقات منفصلة بين الحكومة الوطنية الانتقالية من جهة، والمؤتمر الصومالي الموحد/تحالف الإنقاذ الصومالي، ومجلس المصالحة والإصلاح الصومالي والتحالف الوطني الصومالي من جهة أخرى. وتمثل تلك الاتفاقات إشارة إيجابية على أن جهود الهيئة سعيا للسلام والمصالحة في الصومال مازالت تكتسب الزخم.

وكما جاء في ولاية مؤتمر القمة التاسع للهيئة، المنعقد في الخرطوم في كانون الثاني/يناير، اجتمعت لجنة وزراء خارجية الدول الأعضاء في الهيئة والمعنية بالصومال في نيروبي في ١٤ شباط/فبراير واتفق أعضاء اللجنة على عقد مؤتمر للمصالحة الوطنية خلال النصف الثاني من نيسان/أبريل من العام الحالي، وذلك تعزيزا لعملية عرتة. ومن المنتظر أن تحضر كل أطراف الصراع ذلك المؤتمر دون شروط مسبقة،ونناشد المجلس تأييده الكامل غير المنقوص.

وفي سياق الجهود الرامية إلى ضمان المشاركة الكاملة في مؤتمر نيسان/أبريل، أُبلغت كينيا بأن اجتماعا لمجلس المصالحة والإصلاح الصومالي قد عقد في ديرا داوا، إثيوبيا، في الفترة من ٢٧ شباط/فبراير إلى ١ آذار/مارس ٢٠٠٢. ونأمل من كل الاجتماعات التي تحمل نفس الطابع والتي قد تعقد في المستقبل أن تسترشد بلجنة وزراء خارجية الدول الأعضاء بالهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية واللجنة الفنية المنبثقة عنها.

وقد لاحظ الأمين العام في الفقرة ٦١ من تقريره، أنه كان هناك تباين في الآراء فيما بين الدول الأعضاء في الهيئة بشأن المصالحة الوطنية في الصومال. وربما كان هذا هو الحال في السابق، إلاّ أن كينيا، بصفتها المنسق، تود أن تؤكد للمجلس أن تقدما كبيرا قد أحرز منذ القمة التاسعة للهيئة وأننا نشهد بشكل متزايد تقاربا، عوضا عن التباين، في الآراء.

ولتيسير إحراز تقدم أسرع، أنشأ وزراء خارجية الدول الأعضاء في الهيئة لجنة فنية تتألف من دول خط المواجهة وأمانة الهيئة، مع إنشاء أمانة في نيروبي بموظفين يعملون على أساس دائم. ويحتاج هذا المكتب إلى دعم المجلس.

وترحب الدول الأعضاء في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية باقتراح الأمين العام الرامي إلى إنشاء لجنة لأصدقاء الصومال، يكون مقرها نيروبي ويترأسها ممثله، وكذلك إنشاء لجنة مماثلة في نيويورك تجتمع دوريا برئاسة وكيل الأمين العام. وإجمالا، من الواضح أن التركيز على الصومال قد زاد، ويتوقف الأمر على أبناء الصومال لإظهار النضج والاستفادة من حسن النية المتوفر حاليا.

وكينيا، بوصفها جارة للصومال، ستواصل أداء واجبها الأخوي لمساعدة الصومال. والواقع أن كينيا لا شك لديها، كما كلفتها بذلك الهيئة الحكومية الدولية، أن جميع الأطراف المعنية - الجماعة الإقليمية، ومنظمة الوحدة الأفريقية، والأمم المتحدة، ومنتدى شركاء الهيئة الحكومة الدولية ولجنة الأصدقاء - ستسير ميلا آخر لمساعدة الصومال، في عملية السلام الحالية، والمساعدة الإنسانية وتحسين الحالة الأمنية العامة.

وأخيرا، لا شك لدى كينيا في أن جيران الصومال وأصدقاءه سيضطلعون بدور محايد وبناء في الجهود الرامية إلى إنهاء المشكلة المزمنة المتمثلة في الافتقار إلى إدارة مركزية

في الصومال خلال السنوات الـ ١٠ الماضية وما يصحب ذلك من أخطار على المنطقة والمجتمع الدولي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): المتكلم التالي المدرج في قائمتي هو ممثل إثيوبيا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد تيسما (إثيوبيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أغتنم هذه الفرصة لأهنئكم، سيدي، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر آذار/مارس. ونرحب بهذه الفرصة لتبادل المعلومات والآراء مع أعضاء المجلس خصوصا والمجتمع الدولي عموما بشأن الجهد الرامي إلى تحقيق السلام الدائم في الصومال.

وأود أيضا أن أضم صوتي إلى من تكلموا قبلي مرحبين بمعالي السيد يوسف حسن إبراهيم، وزير خارجية الحكومة الوطنية الانتقالية للصومال، الموجود بين ظهرانينا هنا. وأود أيضا أن أرحب بالسيد وينستون توبمان، ممثل الأمين العام للصومال المعيّن حديثا وأن أنوه بوجوده، وأتمنى له نجاحا كبيرا. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأؤكد للسيد توبمان تعاون حكومتي الكامل معه في الاضطلاع بمسؤوليته الثقيلة للغاية.

وتشيد إثيوبيا بالأمين العام على تقريره عن الحالة الأمنية في الصومال وعلى جهوده الدؤوبة الرامية إلى تحقيق السلام ودعمه في الصومال. ونرحب بملاحظات الأمين العام وتوصياته بشأن الحالة العامة في ذلك البلد وبشأن عملية السلام.

إن الحالة في الصومال تحتاج إلى اتباع نهج شامل. وإنشاء حكومة ذات قاعدة عريضة في الصومال بأسرع ما يمكن ليس في مصلحة الصوماليين أنفسهم فحسب ولكن أيضا من المصلحة الحيوية لبلدان المنطقة، والمجتمع الدولي عموما.

وعملية السلام التي اعتُمدت في مؤتمر القمة التاسع لرؤساء دول وحكومات الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، والتي زادها توضيحا البيان الصادر عقب اجتماع وزراء خارجية الهيئة الحكومية الدولية بشأن الصومال في ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٢، يمثّل هذا الغرض الأساسي وهذه الخطة لبها. ونعتقد أن توافق الآراء الذي توصلت إليه بلدان الهيئة الحكومية الدولية قد وضع الأساس للتنسيق بين بلدان الهيئة لتحقيق السلام في الصومال، ولانسجام موقفها في سبيل هذه الغاية. ويحدونا أمل قوي في أن تحظى هذه الخطوة المشجعة والإيجابية من بلدان الهيئة الحكومية الرامية إلى تحقيق السلام الدائم في الصومال بالدعم الكامل والتعاون من مجلس الأمن خصوصا والمجتمع الدولي عموما.

وتأمل إثيوبيا في أن يفضي استعداد بلدان الهيئة الحكومية والمجتمع الدولي إلى تأثير حقيقي من أجل السلام وإنشاء حكومة ذات قاعدة عريضة في الصومال، وأن يفضي حتما إلى فتح والإتيان بثماره. وإننا لا نرى، وليس لدينا أي خيار آخر لتحقيق هذه الغاية. وقد ثبت لنا خلال السنوات الـ ١١ الماضية أن مختلف الجهود، بما في ذلك عملية عرتة، قد فشلت في تحقيق السلام وإنشاء حكومة ذات قاعدة عريضة تشمل الجميع في الصومال.

وخلال هذه السنوات الـ ١١ الماضية، كان ما تعيّن على مختلف جهود السلام في الصومال أن تكابده هو مأزق هيكلي في البلد أحدثه الذين لهم مصلحة في استمرار الأمر الواقع والذين استفادوا من حالة الفوضى ومن حالة غياب الدولة في الصومال. وهذا المأزق الهيكلي في صنع السلام في الصومال، الذي لم تستطع الأطراف الخارجية المؤثرة أن تزيله و لم ترغب في ذلك، يجب أن ينتهي. ونعتقد أنه ليس للصوماليين خيار آخر غير السلم ووضع حد لعقود من الفوضى. وكما ذكر البيان الصحفي الذي أصدره المجلس

الصومالي للمصالحة والإصلاح في نهاية اجتماعه في مدينة دير داوا، بإثيوبيا، في ١ آذار/مارس ٢٠٠٢، والذي وافقوا فيه على المشاركة في الاجتماع المقبل،

”ليس هناك خيار آخر لجميع الأطراف الصومالية غير أن الالتزام بمكافحة الإرهاب وإنشاء حكومة ذات قاعدة عريضة قادرة على البقاء في الصومال“.

وبالنظر إلى هذا، على نحو ما تم اعتماده في مؤتمر القمة التاسع لرؤساء دول وحكومات الهيئة الحكومية الدولية في الخرطوم، ندعو جميع الأطراف والجماعات الصومالية إلى المشاركة في اجتماع وزراء خارجية بلدان الهيئة الحكومية المقبل في نيروبي على أساس المساواة وبدون أي شروط مسبقة لحل الأزمة في الصومال. وإثيوبيا ملتزمة التزاما كاملا بدعم نتيجة من هذا القبيل، من شأنها العمل نحو إقامة حكومة ذات قاعدة عريضة تشمل الجميع في الصومال. وتدعو إثيوبيا بقوة جميع الدول المعنية في المنطقة دون الإقليمية إلى الإسهام بصورة بناءة في جهود السلام في الصومال. ونناشد مرة أخرى هذا المجلس أن يواصل دعمه وتشجيعه لعملية السلام الإقليمية التي تضطلع بها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا للنرويج.

أولا وقبل كل شيء، أود أن أعرب عن دعم النرويج لعملية عرتة للسلام، التي لا تزال تمثل أصلح أساس للسلم والمصالحة الوطنية في الصومال. ولكن هدف عملية عرتة لم يتحقق بصورة كاملة بعد. وتحث النرويج الحكومة الوطنية الانتقالية، وسلطات الأمر الواقع الأخرى، وكذلك كل القادة السياسيين والتقليديين في الصومال، على بذل الجهود باستمرار لإكمال عملية السلام والمصالحة بدون شروط مسبقة. وينبغي القيام بهذا عن طريق الحوار وإشراك جميع الأطراف بروح التوافق المتبادل والتسامح، بغية إنشاء حكومة جامعة في الصومال، قائمة على أساس تفويض السلطة.

ومما يشجع النرويج الاهتمام والأهمية اللذان أولاهما رؤساء دول وحكومات الهيئة الحكومية الدولية للحاجة إلى المصالحة الوطنية في الصومال في مؤتمر قمة الخرطوم المعقود في كانون الثاني/يناير من هذه السنة. ونحن نؤيد تماما القرار الذي اتخذه وزراء خارجية بلدان الهيئة الحكومية الدولية بشأن الصومال لعقد مؤتمر للمصالحة الوطنية في النصف الثاني من نيسان/أبريل من هذه السنة. ونعتقد أن هذه العمل المشترك الجديد والبناء من قبل إثيوبيا وجيبوتي وكينيا قد يكون خطوة هامة تجاه تحقيق المصالحة واستعادة السلم والاستقرار في الصومال.

وعلى الرغم من هذا التفاؤل الحذر، يجب أن أقول إن النرويج تشعر بقلق بالغ إزاء القتال الذي حدث مؤخرا في مقديشو وفي إقليم غيدو. فأعمال العنف هذه تمثل عقبات خطيرة أمام عملية السلام في الصومال. وفي هذا السياق مما له أهمية حيوية أن تمتثل جميع الدول والجهات الفاعلة الأخرى امتثالا تاما بحظر توريد الأسلحة المفروض بموجب القرار ٧٣٣ (١٩٩٢). وينبغي أن تولى الأولوية لإعادة تنشيط حظر توريد الأسلحة من خلال إنشاء آلية للمراقبة في سبيل هذه الغاية.

إن النرويج قلقة جدا إزاء الحالة الإنسانية في الصومال، وخصوصا في منطقتي غيدو وباري. وأود بشكل خاص أن ألفت الانتباه إلى الحاجة العاجلة للمساعدة الدولية في تغطية نقص الغذاء والمياه وأن أؤكد مجددا أن التدخل الطويل الأجل سيكون لازما لوضع حلول مستدامة.

وتلاحظ النرويج مع الارتياح أن حركات الأمم المتحدة والصليب الأحمر والهلال الأحمر فضلا عن غيرها من المنظمات غير الحكومية تواصل تقديم المساعدة الإنسانية

والإنمائية في جميع مناطق الصومال. وندعو كل الأطراف في الصومال إلى الاحترام الكامل لأمن وسلامة موظفي الأمم المتحدة ولجنة الصليب الأحمر الدولية وغيرها من المنظمات غير الحكومية والضمان الكامل لحرية التنقل والوصول في أرجاء الصومال.

إن الدعم المقدم من المجتمع الدولي للإسهام في تحسين الوضع الاقتصادي والإنساني والسياسي والحالة الأمنية في الصومال يكتسي بالغ الأهمية. إذ سيفيد ليس شعب الصومال فحسب ولكنه أيضا سيسهم في التنمية السلمية على الصعيد الإقليمي في القرن الأفريقي ويعزز الجهود العالمية لمكافحة الإرهاب الدولي.

وأود أن أغتنم الفرصة لتشجيع الدول الأعضاء كافة للاستجابة العاجلة والسخية لنداء الأمم المتحدة الموحد المشترك للعام ٢٠٠٢. وإذ نقر نتائج التقييم الأخير للأمن ندرك بذلك أنه ليس بالإمكان حتى الآن إرسال بعثة لبناء السلام في الصومال فإن النرويج تشجع الأمين العام لبذل مزيد من الجهد لضمان الاستغلال الكامل لمردود السلام المتأتي من المساعدات المستهدفة. إن توسيع المزيد من برامج الأمم المتحدة من خلال المشاريع الإنسانية والإنمائية بالإضافة إلى نشاطات بناء السلام المحددة يجب أن يحظى بالأولوية.

والآن أتابع مهامي بوصفي رئيسا لمجلس الأمن. وأعطي الكلمة الآن لوزير خارجية الحكومة الانتقالية في الصومال

السيد ابراهيم (الصومال) (تكلم بالانكليزية): أود أن أعبّر عن شكري لأعضاء مجلس الأمن للإسهام المفيد في مناقشة اليوم. وأود أيضا أن أشكر الدول غير الأعضاء في المجلس على بياناتهم واسهامهم في المناقشة.

أما فيما يتعلق بمسألة مؤتمر السلام والمصالحة المقبل الذي سيعقد في نيروبي فنعتقد أنه يجب أن لا نحكم مسبقا على النتائج بطريقة سلبية. ويجب أن يُنظر في المسألة الصومالية بشكل كامل. ويجب على مجلس الأمن أن يتخذ موقفا موحدا يتمثل في تأييد العملية المقبلة للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية.

وفيما يتعلق بالوضع الأمني في الصومال، نرى أن اتخاذ نهج متعدد المسارات سيكون أفضل وسيلة لتزويد الحكومة الوطنية الانتقالية بالموارد والآليات الضرورية أولا لتعزيز الأمن في مقديشيو وغيرها من المناطق في الصومال؛ ثانيا، لضمان التطبيق الصارم لنظام العقوبات المتعلق بالتدفق غير المشروع للأسلحة؛ ثالثا، للإبقاء على الإسهام المتواصل للحملة ضد الإرهاب؛ ورابعا، للإبقاء على الدعم المقدم للعملية السلمية التي تدعمها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وارسال إشارة قوية لأمراء الحرب بأن عدم إسهامهم بشكل فعّال في العملية السلمية سيسفر عن تدابير عقابية بحقهم.

ونعتقد أن على مجلس الأمن والمجتمع الدولي أن ينظرا نظرة تطلعية إلى المستقبل ويبدءا بالتفكير في إنشاء برامج واسعة لإعادة تأهيل وإعادة بناء في الصومال.

وأود أن أكرر أن الحكومة الوطنية الانتقالية بدورها سوف تتابع عن كثب السلم والمصالحة الوطنية في الصومال. ونتعهد بمواصلة التعاون الكامل مع لجنة مكافحة الإرهاب والمشاركة على الصعيد الثنائي في مناهضة الإرهاب.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): لم يعد هناك متكلمون آخرون على قائمتي. وبهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج على جدول الأعمال.

رُفعت الجلسة في الساعة ١٦/٥٥.